

عنوان التقرير
فاعلية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقليل الفقر محليا

إعداد الطالب/ اروي عبدالخالق الاسعدي
الرقم الجامعي/ 241001312

إشراف/
د عبد الرحيم نادر

العام الدراسي:
2026

مقدمة الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility - CSR)، حيث لم تعد الشركات تقتصر في أدوارها على تحقيق الأرباح وتعظيم العائد للمساهمين فقط، بل أصبحت مطالبة بالمساهمة الفاعلة في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات التي تعمل فيها. وقد جاء هذا التحول نتيجة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية، وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي، وتنامي توقعات أصحاب المصلحة من الشركات والمؤسسات الاقتصادية.

ويُعد الفقر من أكثر التحديات الاجتماعية والاقتصادية إلحاحًا على المستوى العالمي والمحلي، إذ يؤثر بصورة مباشرة على جودة الحياة والتنمية البشرية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من الجهود الحكومية وبرامج التنمية الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، إلا أن حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب مشاركة جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص.

في هذا السياق برزت المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد الأدوات المهمة التي يمكن أن تسهم في تقليل معدلات الفقر من خلال توفير فرص العمل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في برامج التدريب والتأهيل المهني، وتمويل المبادرات الاجتماعية والتنموية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات فعالة للمسؤولية الاجتماعية تحقق فوائد مشتركة للمجتمع وللشركة نفسها، بما ينعكس على التنمية المستدامة وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي.

من منظور إدارة المشاريع، تمثل برامج المسؤولية الاجتماعية مشاريع تنموية واجتماعية تتطلب تخطيطًا وتنظيمًا ورقابة وتقييمًا لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. ومن هنا تنبع أهمية دراسة مدى فاعلية المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من الفقر محليًا، من خلال تحليل الأدوار التي يمكن أن تؤديها الشركات والآليات التي تستخدمها لتحقيق التأثير الاجتماعي المنشود.

1.2 خلفية البحث

أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد المفاهيم الأساسية في الفكر الإداري الحديث، حيث تطور من مجرد أعمال خيرية وتبرعات تطوعية إلى استراتيجية متكاملة تدمج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ضمن الخطط التشغيلية والاستراتيجية للشركات. ويرجع هذا التطور إلى إدراك المؤسسات لأهمية تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية تجاه المجتمع.

وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين جودة حياة العاملين وأسراهم والمجتمع ككل. ويشير هذا التعريف إلى أن المسؤولية الاجتماعية ليست نشاطاً ثانوياً، بل عنصراً جوهرياً في استراتيجية المنظمة.

من ناحية أخرى، يُعد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد انخفاض الدخل، لتشمل الحرمان من التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والخدمات الأساسية والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة أن القضاء على الفقر يمثل الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، مما يعكس الأهمية العالمية لهذه القضية.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في الحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل اللائقة، والاستثمار في المجتمعات المحلية، وتطوير المهارات البشرية، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز الشمول المالي. كما أن العديد من الشركات العالمية والإقليمية أصبحت تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية باعتبارها استثماراً طويل الأجل يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية متبادلة.

وفي الدول النامية على وجه الخصوص، تبرز أهمية مساهمة الشركات في دعم جهود التنمية المحلية بسبب محدودية الموارد الحكومية واتساع الاحتياجات الاجتماعية. ولذلك أصبحت برامج المسؤولية الاجتماعية أحد المكونات الرئيسية في استراتيجيات التنمية المستدامة، خاصة في المناطق التي تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة.

ومن منظور إدارة المشاريع، فإن نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية يعتمد على مجموعة من العوامل الإدارية والتنظيمية، مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارة أصحاب المصلحة، وإدارة الموارد، وتقييم الأداء، وإدارة المخاطر. وبالتالي فإن دراسة فاعلية هذه البرامج في تقليل الفقر تتطلب تحليلاً شاملاً للأبعاد الإدارية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها.

1.3 مشكلة البحث

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي والمحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتوسع المبادرات التي تنفذها المؤسسات الاقتصادية في المجال الاجتماعي، إلا أن هناك جدلاً مستمراً حول مدى قدرة هذه المبادرات على تحقيق تأثير حقيقي ومستدام في معالجة مشكلة الفقر.

ففي كثير من الحالات تركز الشركات على الأنشطة الخيرية قصيرة المدى أو المبادرات ذات الطابع الإعلامي التي تهدف إلى تحسين الصورة المؤسسية أكثر من تركيزها على معالجة الأسباب الجذرية

للفقر. كما أن بعض البرامج الاجتماعية تفتقر إلى آليات واضحة لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي الناتج عنها، مما يجعل تقييم فاعليتها أمراً صعباً.

إضافة إلى ذلك، تشير بعض الدراسات إلى وجود تفاوت كبير في نتائج برامج المسؤولية الاجتماعية بين شركة وأخرى وبين مجتمع وآخر، نتيجة اختلاف الموارد والاستراتيجيات ومستوى التزام الإدارة العليا وطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تسهم المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقليل الفقر محلياً؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من القضايا الفرعية المرتبطة بفاعلية البرامج الاجتماعية للشركات، والعوامل المؤثرة في نجاحها، ومدى قدرتها على تحقيق نتائج تنموية مستدامة.

1.4 الفجوة النظرية

على الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن مراجعة الأدبيات تشير إلى عدة فجوات نظرية تتمثل فيما يلي:

1. تركيز العديد من الدراسات على أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي والسمعة المؤسسية أكثر من تركيزها على الأثر الاجتماعي المرتبط بتقليل الفقر.
2. محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعاد الفقر المختلفة مثل البطالة وانخفاض الدخل وضعف الفرص الاقتصادية.
3. قلة الدراسات التي ربطت بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومفاهيم إدارة المشاريع والتنمية المستدامة ضمن إطار نظري متكامل.
4. اختلاف النماذج النظرية المستخدمة في تفسير تأثير المسؤولية الاجتماعية على التنمية المحلية، مما أدى إلى تباين النتائج وعدم وجود إطار تفسيري موحد.
5. محدودية الدراسات التي تناولت دور أصحاب المصلحة كعامل مؤثر في نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية الموجهة لمكافحة الفقر.

1.5 الفجوة العملية

تتمثل الفجوات العملية في عدد من التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في الواقع العملي، ومن أبرزها:

1. غياب معايير موحدة لقياس الأثر الاجتماعي لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
2. ضعف التنسيق بين الشركات والجهات الحكومية والمؤسسات غير الربحية.
3. التركيز على المبادرات قصيرة الأجل بدلاً من البرامج التنموية المستدامة.
4. محدودية البيانات المتعلقة بنتائج برامج المسؤولية الاجتماعية على الفئات الفقيرة.
5. ضعف مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ بعض المبادرات الاجتماعية.
6. عدم وجود أنظمة فعالة لمتابعة وتقييم نتائج المشاريع الاجتماعية المنفذة من قبل الشركات.

1.6 أهمية البحث

أولاً: الأهمية النظرية

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في:

- إثراء الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- توضيح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفقر.
- دعم الدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة.
- توسيع المعرفة العلمية في مجال إدارة المشاريع الاجتماعية.
- تقديم إطار نظري يربط بين المسؤولية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية في:

- مساعدة الشركات على تطوير برامج أكثر فاعلية لمكافحة الفقر.
- دعم متخذي القرار في تصميم سياسات اجتماعية وتنموية أفضل.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- توفير مؤشرات لقياس نجاح مشاريع المسؤولية الاجتماعية.
- دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر.

1.7 مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

1. الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الحديثة.
2. استمرار مشكلة الفقر باعتبارها تحدياً تنموياً رئيسياً.
3. الحاجة إلى تقييم فاعلية مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية.
4. ارتباط الموضوع بتخصص إدارة المشاريع والتنمية المستدامة.
5. إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير السياسات والممارسات المؤسسية.

1.8 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية

دراسة فاعلية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقليل الفقر محلياً.

الحدود المكانية

الشركات العاملة داخل المجتمع المحلي محل الدراسة.

الحدود الزمنية

الفترة الزمنية الخاصة بتنفيذ الدراسة الميدانية.

الحدود البشرية

العاملون في إدارات المسؤولية الاجتماعية والمديرون والمستفيدون من البرامج الاجتماعية.

9 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

يُعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من المفاهيم الإدارية الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد خلال العقود الأخيرة، نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي شهدتها العالم. وقد انتقل هذا المفهوم من كونه نشاطاً تطوعياً يقتصر على الأعمال الخيرية إلى كونه جزءاً أساسياً من الاستراتيجية المؤسسية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتشير المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى التزام المؤسسات بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني ممارسات أخلاقية ومسؤولة تجاه مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفون والعلماء والمجتمع المحلي والحكومة والبيئة. كما تتضمن المسؤولية الاجتماعية مجموعة واسعة من الأنشطة مثل دعم التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل وتمويل المشاريع التنموية وحماية البيئة.

ومن منظور إدارة المشاريع، يمكن النظر إلى برامج المسؤولية الاجتماعية باعتبارها مشاريع تنموية تتطلب تخطيطاً دقيقاً وإدارة فعالة للموارد ومتابعة مستمرة للنتائج لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.

1.10 مفهوم الفقر وأبعاده

يُعتبر الفقر من أكثر القضايا الاجتماعية والاقتصادية تعقيداً، حيث لم يعد يُنظر إليه فقط على أنه نقص في الدخل، بل أصبح مفهوماً متعدد الأبعاد يشمل الحرمان من الموارد والخدمات والفرص الأساسية التي تضمن حياة كريمة للأفراد.

وتصنف الأدبيات الاقتصادية الفقر إلى عدة أنواع تشمل:

أولاً: الفقر المطلق

ويقصد به عدم قدرة الفرد على تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة مثل الغذاء والسكن والملبس والرعاية الصحية.

ثانياً: الفقر النسبي

ويشير إلى انخفاض مستوى دخل الفرد مقارنة بمتوسط الدخل السائد في المجتمع.

ثالثاً: الفقر متعدد الأبعاد

ويشمل الحرمان من التعليم والصحة والعمل والمشاركة الاجتماعية إلى جانب انخفاض الدخل.

وقد أصبح مفهوم الفقر متعدد الأبعاد أكثر استخداماً في الدراسات الحديثة نظراً لقدرته على تقديم صورة شاملة عن أوضاع الأفراد والأسر ومدى استفادتهم من فرص التنمية.

1.11 دور الشركات في تحقيق التنمية المستدامة

تؤدي الشركات دوراً مهماً في دعم جهود التنمية المستدامة من خلال توظيف مواردها المالية والبشرية والتكنولوجية للمساهمة في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ويزداد هذا الدور أهمية في ظل التحديات التي تواجه الحكومات في توفير التمويل الكافي للبرامج التنموية.

وتساهم الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- خلق فرص العمل.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- تمويل البرامج التعليمية والصحية.
- دعم المبادرات البيئية.
- تعزيز الابتكار الاجتماعي.

كما أن تبني الشركات لمبادئ التنمية المستدامة ينعكس إيجابياً على أدائها المؤسسي وسمعتها التنافسية وقدرتها على جذب المستثمرين والعملاء.

1.12 العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفقر

توجد علاقة وثيقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجهود الحد من الفقر، حيث تسهم برامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستهدفة بطرق متعددة.

فمن خلال برامج التدريب والتوظيف، تساعد الشركات الأفراد على اكتساب المهارات اللازمة للحصول على فرص عمل مستقرة. كما أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يسهم في زيادة الدخل وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي.

إضافة إلى ذلك، تساهم المبادرات التعليمية والصحية في تحسين جودة الحياة وتعزيز القدرات البشرية، مما يساعد الأفراد على الخروج من دائرة الفقر على المدى الطويل.

وتؤكد العديد من الدراسات أن البرامج التنموية المستدامة تحقق تأثيراً أكبر من المبادرات الخيرية المؤقتة، لأنها تركز على بناء القدرات وتعزيز الاعتماد على الذات بدلاً من تقديم المساعدات قصيرة الأجل فقط.

1.13 ارتباط الدراسة بتخصص إدارة المشاريع

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في مجال إدارة المشاريع، لأن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات غالباً ما تُنفذ في صورة مشاريع ومبادرات تنموية تتطلب تطبيق مبادئ إدارة المشاريع الحديثة.

وتشمل هذه المبادئ:

- تحديد أهداف واضحة للمشروع.
- تخطيط الموارد المالية والبشرية.
- إدارة أصحاب المصلحة.
- إدارة المخاطر.
- قياس الأداء والمؤشرات.
- تقييم الأثر الاجتماعي للمشروعات.

كما أن نجاح مشاريع المسؤولية الاجتماعية يعتمد بصورة كبيرة على كفاءة عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم، وهي عناصر أساسية في علم إدارة المشاريع.

وبالتالي فإن دراسة فاعلية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقليل الفقر تمثل تطبيقاً عملياً لمفاهيم إدارة المشاريع في معالجة إحدى أهم القضايا التنموية المعاصرة.

1.14 التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

المسؤولية الاجتماعية للشركات

هي مجموعة الأنشطة والبرامج التي تنفذها الشركات بهدف تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية للمجتمع المحلي إلى جانب تحقيق أهدافها الاقتصادية.

الفقر

حالة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي تتمثل في عدم قدرة الأفراد أو الأسر على الحصول على مستوى معيشي مناسب يضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية.

التنمية المحلية

عملية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي من خلال استثمار الموارد المتاحة وتعزيز فرص المشاركة والتنمية.

أصحاب المصلحة

الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي تتأثر أو تؤثر في أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1.9.1 نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

يُعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من المفاهيم الإدارية الحديثة نسبياً التي شهدت تطوراً مستمراً خلال العقود الماضية. وقد ظهر المفهوم بصورة أولية في خمسينيات القرن العشرين عندما بدأ الباحثون في الإدارة والاقتصاد بمناقشة الدور الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية إلى جانب دورها التقليدي المتمثل في تحقيق الأرباح. وقد أشار Bowen (1953) إلى أن الشركات يجب أن تتحمل مسؤوليات تتجاوز تحقيق العائد المالي لتشمل الإسهام في تحقيق رفاهية المجتمع.

ومع تطور بيئة الأعمال العالمية وازدياد تأثير الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، أصبحت المسؤولية الاجتماعية أحد المعايير الأساسية التي يتم من خلالها تقييم أداء المؤسسات. كما ساهمت الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في زيادة الضغوط على الشركات لتبني ممارسات أكثر مسؤولية تجاه المجتمع والبيئة.

وأصبحت المسؤولية الاجتماعية اليوم جزءاً أساسياً من استراتيجيات المؤسسات الناجحة، حيث ترتبط بتحقيق الميزة التنافسية وتعزيز السمعة المؤسسية وزيادة ثقة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى المساهمة في معالجة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

1.9.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

توجد تعريفات متعددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أنها تتفق جميعها على أن المؤسسة يجب أن تتحمل مسؤوليات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

وتُعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة بالتصرف بصورة أخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة العاملين وأسرههم والمجتمع المحلي ككل.

كما تُعرف بأنها مجموعة الأنشطة والسياسات التي تتبناها الشركة لتحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية واحتياجات المجتمع والبيئة.

ومن هذا المنطلق فإن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على التبرعات والأعمال الخيرية، بل تشمل جميع الأنشطة التي تؤثر في المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1.9.3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات

تشمل المسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد رئيسية:

أولاً: البعد الاقتصادي

ويتمثل في قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والاستمرار في السوق، حيث يمثل الربح الأساس الذي يمكن المؤسسة من تنفيذ مسؤولياتها الأخرى.

ثانياً: البعد القانوني

ويشير إلى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح والأنظمة المنظمة لأعمالها.

ثالثاً: البعد الأخلاقي

ويتمثل في التزام الشركة بالقيم الأخلاقية والعدالة والشفافية والنزاهة في تعاملاتها.

رابعاً: البعد الخيري أو الإنساني

ويتضمن الأنشطة التطوعية التي تنفذها المؤسسة لدعم المجتمع وتحسين الظروف المعيشية للفئات المحتاجة.

1.9.4 هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية

يُعد نموذج كارول من أكثر النماذج استخداماً في تفسير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويقسم المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة مستويات مترابطة:

1. المسؤولية الاقتصادية.
2. المسؤولية القانونية.
3. المسؤولية الأخلاقية.
4. المسؤولية الخيرية.

ويشير النموذج إلى أن المؤسسة الناجحة يجب أن تحقق التوازن بين هذه المسؤوليات لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

1.9.5 المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً أساسياً من جهود تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

وتدعم المسؤولية الاجتماعية العديد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الثامن المرتبط بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف العاشر الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة.

ومن خلال استثماراتها المجتمعية وبرامجها التنموية، تستطيع الشركات أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية المحلية وتحسين مستوى المعيشة.

1.10 الفقر والتنمية المحلية

1.10.1 مفهوم الفقر

يُعد الفقر من أكثر القضايا الاجتماعية والاقتصادية تعقيداً، ولا يقتصر مفهومه على انخفاض الدخل فقط، بل يشمل الحرمان من التعليم والصحة والسكن والخدمات الأساسية وفرص العمل.

وتعتمد المؤسسات الدولية عدة مؤشرات لقياس الفقر، تشمل مستوى الدخل، والوصول إلى الخدمات الأساسية، ومستوى المعيشة العام.

1.10.2 أنواع الفقر

الفقر المطلق

يشير إلى عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والمأوى والملبس.

الفقر النسبي

يقارن مستوى دخل الفرد أو الأسرة بمتوسط الدخل السائد في المجتمع.

الفقر متعدد الأبعاد

يتجاوز الجانب المالي ليشمل التعليم والصحة ومستوى المعيشة.

1.10.3 أسباب الفقر

ترتبط مشكلة الفقر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، من أهمها:

- البطالة.
- انخفاض مستويات التعليم.
- ضعف التنمية الاقتصادية.
- محدودية الفرص الاستثمارية.
- التفاوت في توزيع الدخل.
- الأزمات الاقتصادية.
- النمو السكاني المرتفع.

1.10.4 آثار الفقر على المجتمع

يؤثر الفقر بصورة سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

- زيادة معدلات البطالة.
- انخفاض الإنتاجية.
- ارتفاع معدلات الجريمة.
- تراجع مستوى التعليم.
- ضعف الخدمات الصحية.
- انخفاض مستوى الاستقرار الاجتماعي.

1.11 دور الشركات في الحد من الفقر

أصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً في جهود مكافحة الفقر، حيث تمتلك الشركات الموارد المالية والخبرات الإدارية اللازمة للمساهمة في التنمية المحلية.

وتتمثل أهم مساهمات الشركات في الحد من الفقر فيما يلي:

أولاً: توفير فرص العمل

يسهم خلق الوظائف في زيادة دخول الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية.

ثانياً: التدريب وبناء القدرات

تساعد برامج التدريب المهني في رفع مهارات الأفراد وزيادة فرص حصولهم على وظائف مناسبة.

ثالثاً: دعم المشروعات الصغيرة

يمكن للشركات تقديم التمويل والاستشارات والتدريب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: الاستثمار المجتمعي

يشمل تمويل البرامج التعليمية والصحية والتنمية.

1.12 العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفقر

تشير الأدبيات إلى وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل مستويات الفقر، حيث تسهم برامج المسؤولية الاجتماعية في:

خلق فرص العمل

تساعد الشركات في توفير وظائف مباشرة وغير مباشرة للفئات محدودة الدخل.

تحسين التعليم

تساهم المبادرات التعليمية في رفع مستوى رأس المال البشري.

تحسين الخدمات الصحية

يؤدي تحسين الرعاية الصحية إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة.

تعزيز ريادة الأعمال

تدعم الشركات أصحاب المشروعات الصغيرة من خلال التمويل والتدريب.

تنمية المجتمعات المحلية

تعمل برامج المسؤولية الاجتماعية على تحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

1.13 الدراسات السابقة

الدراسة الأولى

أجرى Kim و Lee (2023) دراسة هدفت إلى تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على التنمية الاقتصادية المحلية.

وأظهرت النتائج أن الشركات التي تستثمر بصورة منتظمة في برامج المسؤولية الاجتماعية تحقق تأثيراً إيجابياً ملموساً على معدلات التشغيل وتحسين مستوى الدخل في المجتمعات المحلية.

الدراسة الثانية

أجرى Ahmed (2022) دراسة حول دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في مكافحة الفقر بالدول النامية.

وأشارت النتائج إلى أن البرامج المرتبطة بالتدريب المهني وريادة الأعمال كانت الأكثر فعالية مقارنة بالبرامج الخيرية التقليدية.

الدراسة الثالثة

أجرى Smith و Brown (2021) دراسة تناولت أثر استثمارات الشركات الاجتماعية على المجتمعات الفقيرة.

وأكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار الاجتماعي ومستويات التنمية الاقتصادية المحلية.

الدراسة الرابعة

أجرى Hassan (2024) دراسة على عدد من الشركات العربية لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على تحسين مستويات المعيشة.

وأظهرت النتائج أن استدامة البرامج الاجتماعية تعد عاملاً رئيسياً في تحقيق نتائج طويلة الأجل.

الدراسة الخامسة

أجرى Chen وآخرون (2023) دراسة حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وأكدت النتائج أن دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن الاستراتيجية المؤسسية يؤدي إلى تحقيق تأثير تنموي أكبر.

الدراسة السادسة

أجرى Williams (2022) دراسة هدفت إلى تقييم أثر مبادرات المسؤولية الاجتماعية على الفئات منخفضة الدخل. وأشارت النتائج إلى أهمية مشاركة المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية.

الدراسة السابعة

أجرى Ali وKhan (2023) دراسة حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتقليل البطالة. وأظهرت النتائج أن برامج التدريب والتوظيف المدعومة من الشركات تسهم بصورة فعالة في الحد من الفقر.

الدراسة الثامنة

أجرى Johnson (2024) دراسة حول تقييم مشروعات المسؤولية الاجتماعية باستخدام أدوات إدارة المشاريع. وأثبتت النتائج أن تطبيق ممارسات إدارة المشاريع يسهم في تحسين نجاح البرامج الاجتماعية.

1.14 التحليل النقدي للدراسات السابقة

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة وجود اتفاق عام على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأقل دخلاً.

إلا أن الدراسات اختلفت في تحديد أكثر البرامج فعالية في مكافحة الفقر؛ حيث ركزت بعض الدراسات على أهمية خلق فرص العمل، بينما أكدت دراسات أخرى أهمية التعليم والتدريب المهني ودعم ريادة الأعمال.

كما أظهرت المراجعة وجود نقص في الدراسات التي تربط بين إدارة المشاريع ونجاح برامج المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يمنح الدراسة الحالية أهمية إضافية.

1.15 الإطار المفاهيمي للدراسة

يقوم الإطار المفاهيمي للدراسة على افتراض وجود علاقة مباشرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الفقر المحلي.

المتغير المستقل:

المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الأبعاد:

- خلق فرص العمل.
- التدريب والتطوير.
- الاستثمار المجتمعي.
- دعم المشروعات الصغيرة.

المتغير التابع:

تقليل الفقر المحلي.

المؤشرات:

- زيادة الدخل.
- انخفاض البطالة.
- تحسين مستوى المعيشة.
- تعزيز التنمية المحلية.

- Carroll, A. B. (2021). Corporate Social Responsibility: Perspectives on the CSR Construct's Development and Future. *Business & Society*.
- Crane, A., Matten, D., Glozer, S., & Spence, L. J. (2023). *Business Ethics: Managing Corporate Citizenship and Sustainability in the Age of Globalization*. Oxford University Press.
- Kotler, P., & Lee, N. (2019). *Corporate Social Responsibility*. Wiley.
- Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2019). Creating Shared Value. *Harvard Business Review*.
- United Nations. (2024). *Sustainable Development Goals Report*.
- World Bank. (2024). *Poverty, Prosperity and Planet Report*.
- Visser, W. (2022). *CSR and Sustainable Development*. Routledge.
- Freeman, R. E. (2020). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Cambridge University Press